صدارة للمعلومات والاستشارات
Sadara for information and consulting

20 كانون الأول/ ديسمبر 2022

مرصد التنبؤات الغربية

نشرة ترصد أبرز توقعات مراكز التفكير والدراسات الاستراتجية الغربية
بشأن الأحداث المستجدة

الحكم على إمام أوغلو بالسجن قد يحفز الناخبين للتصويت للمعارضة ما يزيد من خطر عدم فوز أردوغان

إيكونوميك إنتيليجنس يونيت

حكمت محكمة تركية على "أكرم إمام أوغلو"، رئيس بلدية إسطنبول وعضو "حزب الشعب الجمهوري" المعارض، بالسجن لمدة عامين وسبعة أشهر بتهمة إهانة أعضاء اللجنة العليا للانتخابات، لكنه سيبقى في منصبه بانتظار إجراءات الاستئناف التي قد تستمر لأشهر. وإذا تم تأييد العقوبة فسيتم الإفراج المشروط عنه بدلًا من السجن، لكنه سيفقد منصبه ويصبح غير مؤهل لأي منصب انتخابي أو وظيفة عامة، وإذا خسر استئنافه قبل الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في حزيران/ يونيو القادم فسيتم منعه من الترشح.

من جهة أخرى، يُنظر إلى الحكم على أنه يتماشى مع إدارة "أردوغان"؛ حيث تعتبر القضية دليلًا على أنها ستمارس كل قوتها ونفوذها لإحباط المعارضة والفوز في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية. لكن الحكم على "إمام أوغلو" قد وفّر بالمقابل لـ"تحالف الأمة" المعارض قضية ديمقراطية للالتفاف حولها، وهو ما افتقر إليه خلال الفترة الماضية؛ حيث لم تتمكن المعارضة من استغلال عدم الرضا الشعبي عن إدارة "أردوغان" بشكل كبير بسبب الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها البلاد. فإلى جانب ضرورة الاتفاق على مرشح رئاسي مشترك، لا يزال يتعين على التحالف الإعلان عن بيان مشترك وتحديد كيفية دعم الأحزاب المختلفة لبعضها في الانتخابات القادمة.

بناءً على ما سبق، من المتوقع أن يفوز "أردوغان" في الانتخابات الرئاسية، وإن بفارق ضئيل، بسبب سيطرته الواسعة على المؤسسات والموارد العامة، بما فيها ميزانية الدولة والشرطة والقضاء، إضافةً إلى تأثيره على وسائل الإعلام والأجندة الوطنية ومكانته الشخصية ودعمه من قبل الاتجاه المحافظ في البلاد. لكن بالمقابل، فإن الاعتقاد السائد بأن "إمام أوغلو" قد حوكم ظلمًا يمكن أن يحفّز الناخبين لصالح المعارضة، هذا إلى جانب الظروف الاقتصادية الصعبة، ما قد يُزيد من خطر عدم إعادة انتخاب "أردوغان".

تركيا ستظل مهددة بخطر الدخول في أزمة اقتصادية شاملة رغم اتباعها سياسيات غير تقليدية

ستراتفور

رغم التضخم المرتفع للغاية والسياسات النقدية غير التقليدية، تجنبت تركيا حتى الآن أزمة مالية شاملة، لكن تركيز حكومتها المستمر على النمو الاقتصادي في المدى القريب مع الاستدامة طويلة الأجل سيزيد من خطر دخول البلاد في تلك الأزمة خلال عام 2023. وعلى عكس البلدان الأخرى التي استجابت لتداعيات فترة ما بعد "COVID-19" والارتفاع في أسعار السلع الأساسية العالمية نتيجة الحرب الأوكرانية، من خلال تشديد سياساتها النقدية، اتبعت تركيا التيسير النقدي باللجوء إلى تدابير تقليدية وغير تقليدية لتقليل انخفاض الليرة، ما أدى لزيادة العبء المالي على الشركات ذات الديون بالعملات الأجنبية.

لكن في حين أن هذه الاستراتيجية غير التقليدية ساعدت الاقتصاد التركي على التوسع في الوقت الذي تواجه فيه معظم البلدان ركودًا، إلا أنها زادت أيضًا من تعرض البلاد لأزمة مالية، مع زيادة مؤشرات السوق لمخاطر التخلف عن السداد بشكل ملموس خلال العام الماضي. من ناحية أخرى، تتفق المؤسسة السياسية في تركيا حول دفع النمو السريع لتعزيز الدعم قبل انتخابات 2023، ما يُرجّح أن تستمر سياسات أنقرة الاقتصادية غير التقليدية وقد تتسارع خلال العام المقبل وربما لفترة أطول.

لكن تركيز هذه السياسة المحلية على الحفاظ على نمو مرتفع بغض النظر عن الأساسيات المهمة، إضافةً للتباطؤ الاقتصادي العالمي، يزيد من مخاطر عدم الاستقرار المالي في تركيا، التي قد تفرض ضوابط على رأس المال في الأشهر المقبلة لدعم الليرة الضعيفة، إما بشكل مباشر أو من خلال تعزيز ما يسمى بضوابط "الباب الخلفي"، التي تجعل من الصعب على المودعين سحب العملات الأجنبية. وقد تأخذ أنقرة الودائع بالدولار وتستخدمها لسداد العجز، لكن لا يزال من غير المحتمل أن تمنع الحكومة المواطنين الأتراك من إيداع النقد الأجنبي في حساباتهم المصرفية، ما قد يؤدي إلى إثارة رد فعل سياسي عنيف وزيادة الدولرة على المستوى المحلي.

أما على المستوى الخارجي، فقد تضغط أنقرة على كل من الإمارات والسعودية لمواصلة الاستثمار في تركيا، وربما إيداع ودائع مباشرة في البنوك التركية لتعزيز الليرة، حيث ستمكّن هذه التكتيكات أنقرة مؤقتًا من الاستمرار في خفض أسعار الفائدة وتعزيز الإنفاق الحكومي، إلا أن استمرار مثل هذه السياسات التوسعية يزيد بشكل مطرد من مخاطر دخول البلاد في أزمة ميزان المدفوعات والركود في نهاية المطاف. وسيكون هذا الخطر واضحًا إذا دخلت الأسواق التجارية الرئيسية في تركيا، كما حدث في أوروبا، في ركود عميق لدرجة التأثير على الصادرات بشكل كبير. وإذا تغيرت السياسة الخارجية في أبو ظبي أو الرياض بما يدفعهما لسحب استثماراتهما، فقد تدخل تركيا في أزمة مالية أكبر إذا تراجعت ظروف الاقتصاد الكلي العالمي، أو أدى مزيج السياسة الحالية للحكومة إلى عدم استقرار منهجي. وقد تعود الحكومة التركية إلى سياسات اقتصادية أكثر تقليدية واعتدالًا بعد انتخابات العام المقبل، لكن خطر حدوث ركود سيظل قائمًا؛ إذ إن تحسين الوضع الاقتصادي للبلاد على المدى الطويل سيكون على حساب نموها الأخير.

العلاقات بين الإمارات وقطر ستستمر بالتحسن لكن بوتيرة أقل من تحسنها مع السعودية ومصر

إيكونوميك إنتيليجنس يونيت

زار رئيس دولة الإمارات، محمد بن زايد، الدوحة في الخامس من كانون الأول/ ديسمبر الجاري، والتقى أمير قطر، تميم بن حمد، في اجتماع يعتبر مؤشرًا على استعداد أبوظبي لتطوير العلاقات الثنائية، ويؤكد أن علاقات البلدين ستستمر في التحسن، وإن كان ذلك بوتيرة أبطأ من دول الجوار الأخرى مثل السعودية ومصر. إعلاميًا، لم يتم الكشف عن القضايا التي تمت مناقشتها خلال اللقاء، لكنها ربما كانت تدور حول تعزيز العلاقات الثنائية؛ حيث ظهرت تقارير غير مؤكدة بأن ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، قد سهّل الاجتماع في محاولة لدفع تنفيذ "اتفاق العلا".

ومن المرجّح أيضًا أن يكون قد تم خلال الاجتماع مناقشة الموضوعات الاقتصادية؛ حيث إن استضافة قطر لكأس العالم لكرة القدم عزّزت التعاون الاقتصادي بين البلدين. فقد بلغت قيمة التجارة الثنائية بين البلدين

حوالي 3.5 مليار دولار فقط عام 2021، مقارنةً بحوالي 6.7 مليار عام 2016، وبالتالي فهناك إمكانية للزيادة. لكن رغم أن الصادرات القطرية إلى الإمارات تعافت إلى حد كبير واقتربت من مستويات ما قبل المقاطعة، إلا أن تعافي أحجام الواردات يتباطأ، ويمكن تفسير ذلك من خلال حملة التنويع التجاري في قطر، التي بدأت كرد فعل للمقاطعة لتقليل الاعتماد على الاستيراد من الدول المجاورة.

ورغم أن الإمارات كانت من أشد المؤيدين للمقاطعة وعارضت عملية المصالحة في البداية، إلا أنها سعت مؤخرًا للبناء على المصالحة رغم الاختلافات الأيديولوجية بين القيادتين. وإن كانت الإمارات لم تقم بعد بتعيين سفير في قطر، إلا أن المبادرات الأخيرة تشير إلى أن ذلك سيكون قريبًا. كما يُتوقع أن تنتعش الواردات القطرية من الإمارات تدريجيًا، رغم أن الجهود القطرية لتنويع الشركاء التجاريين تشير إلى أن مستويات الاستيراد قد لا تعود إلى مستويات ما قبل عام 2017.

إيران قد تستغل توتر العلاقات الأمريكية السعودية للعودة إلى استهداف الرياض من خلال الحوثيين

فيريسك مابليكروفت

كانت الجهود الدبلوماسية المؤقتة بين السعودية وإيران على مدى السنوات الثلاث الماضية ضعيفة جدًا، وما زالت العلاقات تسير في مسار سلبي واضح، وسط اتهام طهران للرياض بدعم الاحتجاجات المستمرة على أراضيها ضد النظام. كما يعتبر انتهاء وقف إطلاق النار في اليمن في تشرين الأول/ أكتوبر الماضي مصدر قلق وتهديد آخر؛ حيث يمكن لإيران بسهولة أن تضع كلًّا من السعودية والإمارات تحت الضغط، من خلال تجديد هجمات الحوثيين بالطائرات المسيرة والصواريخ من اليمن.

في سياق المسار السلبي للعلاقات السعودية الإيرانية أيضًا، أدت التحذيرات السعودية من هجوم إيراني "وشيك" في أوائل تشرين الثاني/ نوفمبر إلى تدهور العلاقات بشكل أكبر. وقد تم تقييم التحذير من قبل الولايات المتحدة على أنه موثوق، ما أدى إلى زيادة مستوى تأهب الجيش الأمريكي في المنطقة، حيث يُرجّح أن يكون التحذير السعودي قد أجبر إيران على إلغاء أو تأجيل ذلك الهجوم المحتمل.

وقد درجت طهران على اعتماد سياسة الإنكار عند استهداف السعودية والإمارات خلال السنوات الأخيرة، أما في الوقت الراهن فإن الهجوم المباشر بعد تحذير الرياض من شأنه أن يزيد من خطر الانتقام الأمريكي. على الجانب الآخر، فإن تحليق قاذفتين أمريكيتين من طراز "B-52" فوق الخليج العربي بعد التحذير السعودي، سيعمل على تهدئة مخاوف الرياض من أن واشنطن لا تفعل ما يكفي لردع إيران، لكن في ظل الضغط المتزايد على العلاقات الأمريكية السعودية، من المرجح أن تتخذ إيران موقفًا أكثر حزمًا.

مسار الاحتجاجات في إيران سيحدد مستوى الرد داخليًا وكذلك نجاح أو فشل الاتفاق النووي

فيتش سوليوشنز

نُقل عن المدعي العام الإيراني، محمد جعفر منتظري، في الثالث من كانون الأول/ ديسمبر الجاري، أنه تم حل شرطة الآداب في البلاد "من قبل نفس السلطة التي أنشأتها في الماضي"، ما أثار آمالًا في أن تؤدي موجة التظاهرات الإيرانية الأخيرة إلى تغيير في "قانون الحجاب". ورغم الضغط عليها للحصول على مزيد من التعليقات، إلا أن وزارة الداخلية (المسؤولة عن تنظيم السياسات المتعلقة بشرطة الآداب) التزمت الصمت بشأن هذا الأمر. ونظرًا لغياب أي بيان رسمي من قبل وزارة الداخلية أو الرئيس أو المرشد الأعلى، فمن غير المحتمل أن تكون الحكومة قد أغلقت شرطة الآداب فعلًا؛ إذ لا يُرجّح أن تتخذ السلطات مثل هذا الإجراء على المدى القريب، لأن هذا قد يجعلها تبدو ضعيفة وعرضة للإرادة الشعبية العامة بدلًا من إرادة المرشد الأعلى.

بشكل عام، يُعتقد أن موجة المظاهرات ستستمر في التراجع تدريجيًا، إلا أنه في حال خروج موجة أكثر كثافة واستمرار السلطات في السياسة المتساهلة فيما يتعلق بقانون الحجاب، فإن ذلك سيؤثر على احتمال العودة إلى اتفاق إيران النووي في الوقت المناسب. من ناحية أخرى، إذا اشتدت الاحتجاجات في الأسابيع المقبلة، على عكس وجهة النظر السابقة، فقد يؤدي ذلك إلى رد فعل أكثر قوة وخشونة من قبل القوات الأمنية والحرس الثوري. وإن كان هذا من شأنه أن يقمع الاحتجاجات على المدى القريب، إلا أنه قد يزيد من مخاطر حدوث موجة كبيرة أخرى من المظاهرات على المدى المتوسط، كما إنه سيثير مخاطر أو عودة أبطأ للاتفاق النووي أو انهيار المفاوضات المتعلقة بـ"خطة العمل الشاملة المشتركة" كليًا. في هذا الإطار، يُعتقد أيضًا أن هناك فرصة ضئيلة لأن تؤدي المظاهرات السلمية الحالية إلى دفع النظام إلى تخفيف قانون الحجاب، ما يعني عودة أسرع إلى الاتفاق النووي، فضلًا عن خفض الاضطرابات العامة على المدى القصير والمتوسط.

وصول اليمين الإسرائيلي للحكومة الجديدة قد يعرض علاقاتها مع دول التطبيع للخطر

إيكونوميك إنتيليجنس يونيت

تواجه الحكومة "الإسرائيلية" الجديدة تحديات على عدة جبهات أمنية، رغم أنها تواصل بناء علاقات أمنية ودفاعية مع بعض الدول العربية بالمنطقة. ومن غير المرجح أن تقطع الدول المنخرطة في "اتفاق أبراهام" العلاقات الدبلوماسية مع "إسرائيل"، إلا أن تطور هذه العلاقات قد يتعرض للخطر إذا امتد العنف الفلسطيني "الإسرائيلي" المتصاعد إلى صراع طويل الأمد، خصوصًا في الضفة الغربية. ومن المعروف أن الحكومة الجديدة ستضم عناصر يمينية متطرفة، والتي قد تتخذ إجراءات فيما يتعلق بالوضع الديني الراهن في القدس أو النشاط الاستيطاني في الضفة، وهو ما يمكن أن يؤدي لاضطرابات أوسع، وقد تتعارض هذه الإجراءات حتى مع توصيات الجيش

"الإسرائيلي" نفسه. كما إن مثل هذه الإجراءات قد تكون غير مقبولة حتى بالنسبة لحلفاء "إسرائيل" الغربيين؛ حيث ألمحت إدارة الرئيس الأمريكي، جو بايدن، بالفعل إلى أن لديها مخاوف تجاه هذا الأمر. من جهة أخرى، ورغم المخاوف الأمنية المشتركة بشأن إيران، إلا أن الشركاء الإقليميين العرب الجدد قد يُقْدموا على تجميد العلاقات أو وقف تطوير المزيد من التعاون الاقتصادي، إذا وصل التدهور في العلاقات الفلسطينية "الإسرائيلية" لحالة خطيرة.

من جانبها، ستستمر "إسرائيل" في اعتبار إيران ووكلائها الإقليميين، لا سيما "حزب الله"، تهديدًا وجوديًا رئيسيًا لها، بينما يُرجّح أن العزلة الدولية المتزايدة لإيران وعدم الاستقرار الداخلي قد يوفران فرصة ضئيلة لنجاح جهود إحياء "خطة العمل الشاملة المشتركة"، والتي تهدف لكبح جماح طموحات إيران النووية. في الإطار ذاته، ستستمر "إسرائيل" في العمل لاحتواء إيران؛ في الغالب من خلال "حرب الظل" طويلة الأمد، لكن من المتوقع أن تشتد المواجهات نظرًا لقلة المقاومة الأمريكية ولطبيعة الأجندة الإيرانية. وستتصرف "إسرائيل" ضد الوكلاء الإيرانيين الذين تعتبرهم تهديدًا لحدودها الشمالية، بشكل أساس في سوريا، لكن من المحتمل أن تمتد إلى لبنان أيضًا، إضافةً إلى استمرار الهجمات التقليدية والسيبرانية على البنية التحتية الرئيسية أو الشخصيات المرتبطة بالبرنامج النووي الإيراني. من جهتها، يُرجّح أن تتخذ إيران إجراءات أكثر حدة، بما فيها الهجمات بالوكالة على "إسرائيل" أو الأهداف التجارية خارج البلاد، وقد تتصاعد المواجهة إلى صدام مباشر رغم أن هذا السيناريو ليس هو الأرجح.

السعودية والصين ستعملان على تعميق علاقاتهما بما فيها العسكرية لمقاومة الضغوط الأمريكية

ستراتفور

أجرى الرئيس الصيني، شي جين بينغ، زيارة إلى السعودية في الثامن من كانون الأول/ ديسمبر الجاري، في إطار ما أسماه "حقبة جديدة" في العلاقات السعودية الصينية، والتي يمكن أن تمنح كلا الجانبين مزيدًا من الحرية في السياسة الخارجية؛ حيث تبحث كل من الرياض وبكين عن طرق لمقاومة الضغط الأمريكي. وخلال الزيارة، وقّع "شي" مع العاهل السعودي، سلمان بن عبد العزيز، على "اتفاقية شراكة استراتيجية شاملة"، يلتزم فيها الطرفان بعقد اجتماعات نصف سنوية وتعزيز العلاقات الثقافية والسياحية بينهما، كما تم توقيع صفقات مختلفة لزيادة التعاون في مجالات عديدة.

لكن في المقابل، فإن العلاقات السعودية الأمريكية عميقة خصوصًا في المجال العسكري، ولا يبدو أن الصين مستعدة لاستبدالها في الوقت القريب، بيد أنه بمرور الوقت، قد تساعد العلاقات المتوطدة بين المملكة والصين في نهاية المطاف على أن يصبح كلا البلدين أكثر استقلالًا عسكريًا واقتصاديًا. ورغم أن ذلك سيستغرق وقتًا طويلًا، إلا أن توسيع العلاقات العسكرية بين الصين والسعودية هو على ما يبدو الخطوة التالية، لا سيما بالنظر إلى اهتمام المملكة المستمر ببناء شركاء دفاع خارج الولايات المتحدة، التي تتابع أيضًا وصول الرياض مؤخرًا إلى منافستها السابقة، تركيا، لشراء طائراتها المسيرة "TB2 Bayraktar". وعلى عكس الولايات المتحدة، من غير المرجّح أن تتدخل الصين في متطلبات الاستخدام النهائي للمعدات العسكرية المباعة للسعودية، وبالتالي فإن الشراكة الدفاعية الأعمق مع بكين ستمنح الجيش السعودي خيارات أوسع في تنفيذ عمليات مثيرة للجدل في الخارج، مثل ضربات الطائرات بدون طيار في اليمن، والتي سبق أن أثارت انتقادات وتجميد بيع الأسلحة من واشنطن.

بعيدًا عن المجال الأمني، من المتوقع أن تسعى السعودية أيضًا إلى الحصول على مساعدة الصين في تطوير برنامج نووي مدني، والذي من شأنه أن يدعم انتقال المملكة من الهيدروكربونات، وستساعد الاستثمارات والتقنيات الصينية أيضًا في برنامج التنويع الاقتصادي لرؤية المملكة 2030، والذي يهدف لتحقيق الاستقلال الاقتصادي السعودي عن مبيعات النفط. من جانبها، ستكسب الصين علاقات أفضل مع مورد رئيسي للطاقة ومركز عبور؛ حيث استوردت الصين 17.4% من نفطها من المملكة خلال عام 2021، وسيصبح هذا مهمًا بالنسبة لبكين، خصوصًا لجهة المساعدة في تخفيف الضغط الاقتصادي الغربي، إذا تصاعدت التوترات بشأن تايوان إلى عقوبات أو مواجهة عسكرية أو حرب مباشرة.

روسيا قد تُقدِم على افتعال أضرار بكابلات الإنترنت العالمي في أعماق البحار لمزيد من الضغط على الغرب

ستراتفور

لقد أدى النشاط البحري الروسي في السنوات الأخيرة حول كابلات أعماق البحار والبنى التحتية الحيوية للإنترنت العالمي، لزيادة المخاوف من أن تُقدِم روسيا على استهداف تلك البنى في محاولة لتعطيل الحياة اليومية الغربية؛ حيث تسعى موسكو إلى وسائل جديدة للضغط على الغرب وسط حربها في أوكرانيا. ورغم عدم وجود حادثة مؤكدة حتى الآن تتعلق بإلحاق ضرر متعمد بتلك الكابلات تحت الماء، إلا أن احتمال استهداف روسيا لأحدها يتزداد مع استمرار الحرب في أوكرانيا حتى عام 2023.

إن برنامج العقوبات الصارم واسع النطاق الذي نفذه الغرب ضد روسيا، إضافةً إلى النكسات الكبرى لموسكو في ساحة المعركة في مواجهة الأسلحة التي قدمها الغرب وأشكال الدعم الأخرى لأوكرانيا، قد أعطى الكرملين سببًا كافيًا للانتقام من الغرب. وفي حين تتجنب روسيا إلى حد كبير الهجمات الكبيرة ضد البنية التحتية الغربية الحيوية، لتجنب تصعيد الصراع خارج أوكرانيا، إلا أن الأضرار العرضية المتكررة التي تحدث للكابلات البحرية تحت الماء قد توفر لروسيا فرصة للرد على الغرب مع التنصل من مسؤولية ذلك.